

A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/46/289
8 July 1991

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH AND FRENCH

الجمعية العامة



الدورة السادسة والأربعون
البنود ٥٩ و ٦١ و ٦٢ من القائمة الأولية*

الأسلحة الكيميائية والبكتريولوجية (البيولوجية)

استعراض وتنفيذ وثيقة اختتام دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية عشرة

استعراض تنفيذ التوصيات والمقررات التي اعتمدها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العاشرة

رسالة مؤرخة ١ تموز/يوليه ١٩٩١ موجهة الى الأمين العام
من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة لهولندا
لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل اليكم النصين الإنكليزي والفرنسي لإعلان بشأن عدم الانتشار
أصدره المجلس الأوروبي في ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩١ (انظر المرفق).

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتأمين تعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما
وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البنود ٥٩ و ٦١ و ٦٢ من القائمة الأولية.

(توقيع) جان دي مارشان إبيه دانسمبرغ
القائم بالأعمال المؤقت

A/46/50

*

.../...

91-22151 ١٦٢ (٩١)ض

مرفق

إعلان بشأن عدم الانتشار وصادرات الاسلحة أصدره
المجلس الاوروبي في ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩١

يشعر المجلس الاوروبي ببالغ القلق إزاء الخطر الناجم عن انتشار اسلحة الدمار الشامل في شتى أنحاء العالم . وقد أظهرت حرب الخليج الاخيرة الضرورة الحتمية لزيادة تعزيز فعالية نظم عدم الانتشار .

ويؤيد الاتحاد الاوروبي والدول الاعضاء فيه تعزيز نظام عدم الانتشار النووي ، ويدعون جميع الدول الى أن تصبح أطرافاً في معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية . يتطلع الاتحاد كما تتطلع الدول الاعضاء فيه الى التوصل إلى إتفاق في المستقبل القريب بصدد اتفاقية بشأن الاسلحة الكيميائية ، وإلى تعزيز اتفاقية الاسلحة البيولوجية والبكتريولوجية .

ويشعر المجلس الاوروبي بالجزع أيضاً من تكديس الاسلحة التقليدية في مناطق معينة من العالم . ولمنع تكرار حالات عدم الاستقرار في مناطق بأكملها نتيجة لهذا التسلح المفرط ، يعتقد المجلس الاوروبي أن من اللازم فوراً اتخاذ تدابير دولية بعيدة المدى لتعزيز ضبط النفس والوضوح في عمليات نقل الاسلحة التقليدية والتكنولوجيات المخصصة للأغراض العسكرية ، ولاسيما نحو مناطق التوتر .

ويلاحظ المجلس الاوروبي بارتياح أن العمل الجاري في أجهزة التعاون السياسي الاوروبي قد حدد ، عن طريق مقارنة السياسات الوطنية المتعلقة بصادرات الاسلحة ، عدداً من المعايير المشتركة التي تستند اليها هذه السياسات ، مثل :

- احترام الالتزامات الدولية للدول الاعضاء في الاتحاد ، لاسيما الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وتلك التي فرضها الاتحاد ، والاتفاقات المتعلقة بعدم الانتشار وغيره من المواضيع ، فضلاً عن الالتزامات الدولية الأخرى ؛

- احترام حقوق الإنسان في بلد المقصد النهائي ؛

- الحالة الداخلية في بلد المقصد النهائي ، كدالة لوجود توترات أو نزاعات مسلحة داخلية ؛

- صون السلم الإقليمي والأمن والاستمرار الإقليميين ؛

- الأمن الوطني للدول الأعضاء وللأقاليم التي تكون دولة من الدول الأعضاء مسؤولة عن علاقاتها الخارجية ، فضلا عن الأمن الوطني للبلدان الصديقة والمتحالفة ؛

- سلوك البلد المشتري فيما يتعلق بالمجتمع الدولي ، ولاسيما فيما يتعلق بموقفه من الإرهاب ، وطبيعة تحالفاته ، واحترام القانون الدولي ؛

- وجود خطر تحويل وجهة المعدات داخل البلد المشتري أو إعادة تصديرها بموجب شروط غير مستصوبة .

ومن منظور الوحدة السياسية ، يأمل المجلس الأوروبي أن يتسنى التوصل إلى نهج مشترك على أساس معايير من هذا القبيل ، مما يفضي إلى موافقة السياسات الوطنية .

ويعلق الاتحاد والدول الأعضاء فيه أهمية خاصة ، في إطار مشاوراتها الداخلية وفي نطاق المحافل الدولية المختصة ، على الوضع في عمليات نقل الأسلحة التقليدية . وسوف يولي الاتحاد وتولي الدول الأعضاء فيه أولوية لإنشاء سجل في الأمم المتحدة بشأن عمليات نقل الأسلحة التقليدية ، وسوف يقدمان مشروع قرار بهذا المعنى في الدورة القادمة للجمعية العامة في الأمم المتحدة .

ويهيب المجلس الأوروبي بجميع الدول أن تؤيد هذه المبادرة وغيرها من المبادرات التي ترمي إلى منع انتشار الأسلحة والتكنولوجيات العسكرية بلا ضابط .
